

عرف مستحق البنا قبل لا يزوم الاستحقاق الوجوه واجب بان الواجب يحكي على
 الاشياء ما تستحقه وبان ذلك حكم بالجزا لا بالرفع والجزا لا يستلزم الرفع **قوله** لانها
 لا تصرف الخ لا تصرف تصرف الاعمال ولا يتقرب عليها من المعاني ما يحتاج
 الى الاعراب لبيانها كالفعل المضارع والاسماء حتى يكون بعضها معربا كالفعل والاسماء
 ولا يخفى ان هذا المعنى حاصل بدون قوله لا تصرف والبراد بالمعاني المعاني التركيبية
 كالفردية كما مر **قوله** قلت لا ينفذ فيه لان المعنى والمتبع داخلان في المعرب بمعنى
 القابل للاعراب قد يفهمه هذا الاسم قبل التركيب معربا بالمعنى المذكور وتقدم
 انها مبنية مع ان القبول ثابت لكل اسم كيف كان فالاولى ان يجاب بان الاعراب
 في ذلك مقدر كما في المقصور وغيره لتعذر قبول غيره للاعراب كاشتغاله بالحركة المذكورة
 وبما تقرر ان الحركة لا تصرف في حركة الاعراب والبناء بل تكون حركة اعراب
 وبناء وحكاية وانما جاز الخ من النقا والسالكين وحركة نقل وحركة مناسبة
 وانما قال في المعرب لم يقبل في المبني وان حصل الانفصال بحركة الاعراب في الاسم
 اصل ولا خلاف بالاصل اول **قوله** وفي الحرف في من دخل لغة من جريها قريها
 ليتم من لغة من رفع بها وانما اسر كحرف **قوله** الاعراب ان ظاهرا ومقدرا يحلها
 العامل في آخر المعرب جرى على ان الاعراب لفظي وهو ما اختاره والده ونسبه
 الى المحققين وقال كبرائه معوج وعرفوه بانها تعبير او نحو العكس لا اختلاف
 العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا فيكون الالف علامة الاعراب والاول اقرب
 الى الصواب وقد بينته في شرح السذور في قول ابي ابي اخذ المعرب في تعريف
 الاعراب يستلزم الالوه وجوابه يعرف مما مر في تعريف المعرب وفعل الامر
 ولو قال كان ههنا في آخر الكلمة او في آخر الاسم لم يمكن والفعل المضارع لسلم
 من ذلك **قوله** والبراد بالعامل ما كان معجزة مقتضية لذلك الاثر في من

قوله الاعراب
 في قوله الاعراب
 في قوله الاعراب
 في قوله الاعراب

الفاعلية

الفاعلية والمفعولية والاشارة والظاهر ان هذه المعية معية الدليلية والمفعولية
 لا معية الشرطية والمشرطية او غيرها **قوله** فخرجوا في ورابت الاولى جاء ورأى
قوله فان الواجب لها ما لا ينافي للاسماء وغيرها من ذلك منها منزلة الجزء ورأى ان كل
 ما لا ينافي ان فيه غالب الاستحسن ان يجعلها موقوفة في الاسماء ان ليس للفعل
 وظاهر كلامه ان ههنا من تتمته تعريف العاقل وان العاقل نوعان فاول التنوع
 ويحل حال تقوله دعا للواضع في محل باق على ظاهره ان كان الواضع غير الله
 والا فاول يطالب بما اثاره سلا في مجاز عقلي ويختل ان يكون كل منهما يفتخ عن الآخر
 وتكون او التخيير والتنوع **قوله** وسنوضح هذا في موضع آخر هو حروف الجر **قوله** وانواع
 الاعراب ههنا وفي من قول بعضهم القابلية لان حق القابلية لمساواة كل منها البقية
 والملقب ان يطلق كل منها على البقية كان يقال الرفع الضب وعلى الملقب كان
 يقال الاعراب الرفع وكل منهما متبع لاستلزام الاول حمل الشيء على مبادئه والثاني
 حمل الخاص على العم فثبت ان هذه الامور انواع داخل تحت الاعراب وهو جنس
 لها لانها القابلية له وهو ملقب بها **قوله** والجر يختص بالاسماء التي ادخل البناء على
 المقصور عليه والمنظور ادخلها على المقصور وهو الالف وعلى حال ليس هذا الكلام
 تكرار **قوله** فيما مر بالجز والتنوين لا ينفذ ذكر ثمة لبيان تعريف الاسر وهذا لبيان انه
 نوع خاص بالاسر من انواع الاعراب **قوله** هو بين العمدة والفضلة وهو المضاف
 اليه الاول وهو ايضا فانه وذلك لان المضاف اليه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا
 كما في المصدر وكما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا وحسن بزيروبرت به ومر
 به فان قلت اذا كان كما عرف من كلامه كالفهم ومر به ابن هشام وغيره
 من ان الضمة علامة الرفع والفتح علامة النصب والاسر علامة الجر والسكون علامة
 للجز فاعرف الفرق بين العلامة وذيها وهل هما الاشي واحدا في الخبر الرفع وما

ارجع الى العامل الواقع
 الى ذلك اي لا يعطف
 على كان وهذا الحرف
 الجارة

قوله الاعراب
 في قوله الاعراب
 في قوله الاعراب
 في قوله الاعراب